الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

United Nations
Economic and Social Commission
for Western Asia

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

Nations Unies
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

اجتماع حول مناقشة طرق معالجة التضخم في ظل الارتفاع العالمي لأسعار السلع الرئيسية ودراسة سبل دعم وتعزيز سياسة حماية المستهلك في الجمهورية اللبنانية

1-2 حزيران/يونيو 2023

بيت الأمم المتحدة، وزارة الاقتصاد والتجارة، غرفة التجارة، بيروت

خلفية

تواجه الجمهورية اللبنانية منذ عام 2019 واحدة من اسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة بلغت حوالي 72[1] مليار دولار أمريكي في عام 2022، وبلغ معدل التضخم في عام 2022، 171.2 في المائة، الذي من المتوقع أن يظل عند 165[2] في المائة في عام 2023، مما يجعله من أعلى المعدلات عالمياً. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات البطالة وتقلصت القوة الشرائية للمستهلكين بشكل كبير، فواجه المستهلك في لبنان زيادات كبيرة في الأسعار، وتقييد الوصول إلى السلع والخدمات الحيوية، وانخفاض ملحوظ في الظروف المعيشية. علاوة على ذلك، عدم وجود تدابير فعالة لحماية المستهلك زاد من تعقيد التحديات التي يواجهها المستهلك في لبنان، مما يعرضه للاستغلال والمعاملة غير العادلة من قبل الشركات. في ظل هذه الظروف، هناك حاجة إلى تدابير فورية وشاملة لتعزيز آليات حماية المستهلك في لبنان، وضمان ممارسات تجارية عادلة، وتسهيل وصول المستهلك إلى السلع والخدمات الأساسية بأسعار معقولة.

في هذا السياق، تعتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) تقديم الدعم للبنان من خلال برنامج حماية المستهلك، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية. يهدف البرنامج إلى تعزيز الرفاه لدى المستهلك في لبنان، وضمان الشفافية والمساءلة لدى الشركات والموردين، مما سيخفف بالتالي العبء المالي على المستهلكين ويحسن ظروف المعيشة للأسر اللبنانية .

تأتي هذه المبادرة في إطار العمل الذي تقوم به الاسكوا بهدف تحسين المنافسة وحماية المستهلك في لبنان، ومواجهة التحديات الاقتصادية التي توجهها الجمهورية اللبنانية. البرنامج سوف يتضمن العديد من الأنشطة، بما في ذلك تقديم الدعم الفني لوزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، وتبادل الخبرات وافضل الممارسات في مجال حماية المستهلك .

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز الاجتماعات التي قام بها أعضاء وفد وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، الممثل برئيسه الدكتور محمد مشبب الجلال السهلي (الوكيل المساعد للشؤون القانونية، وزارة التجارة والصناعة، الكويت)، واعضائه السيد فيصل عبدالله الانصاري (مدير إدارة الجهاز الفني للجنة الاستشارية للإشراف على السلع وتحديد أسعارها)، السيد خالد سليمان العبدالهادي (مدير إدارة العلاقات العامة)، والسيد طامي دغيم عقاب القريفة (رئيس قسم السكرتارية، مكتب وكيل الوزارة)، بهدف مناقشة طرق معالجة التضخم في ظل الارتفاع العالمي لأسعار السلع الرئيسية ودراسة سبل تقديم الدعم لتعزيز سياسة حماية المستهلك في الجمهورية اللبنانية .

---

[1] The World Bank, Lebanon Economic Monitor, the Normalization of Crisis Is no Road for Stabilization, Spring 2023. Retrieved from: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099027005152320346/pdf/IDU0ea0213ae0e0f804ba309c7a00638cf710a36.pdf

[2] Ibid

مواضيع النقاش

طالت زيارة الوفد الكويتي لمدة يومين، حيث قام الوفد بعدة اجتماعات مع الاسكوا، وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، وغرفة التجارة والصناعة في لبنان.

اليوم الأول، الخميس 1 حزيران/يونيو 2023

بدأ **الاجتماع الأول** ومقره بيت الأمم المتحدة في بيروت مع مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الاسكوا، ممثلة بمديرها الدكتور محمد المختار محمد الحسن، والسيدة ناتالي خالد، منسقة مشروع المنافسة وحماية المستهلك ومسؤولة الشؤون الاقتصادية في الاسكوا.

بدأ السيد **محمد المختار محمد الحسن**، بكلمات ترحيبية، مشدداً على أهمية الاجتماع وضرورة التزام الجميع باتجاه حماية المستهلك في لبنان، وقدم الدكتور مختار نظرة عامة عن جهود المجموعة والدعم الذي تقدمه للبنان في الأوضاع الراهنة، مع التركيز على كيفية مواجهة المجموعة لهذه التحديات وتوجيه الدعم بطرق فعالة ومستدامة.

وثم قدمت **السيدة ناتالي خالد** عرض مرئي عن اقتراح الاسكوا لدعم حماية المستهلك في لبنان. حيث سلطت الضوء على الانهيار الاقتصادي والمالي الذي يواجه لبنان وكيفية تأثيره على المستهلك، وضرورة فرض تدابير لحماية المستهلك في لبنان، ودور الاسكوا المهم في دعم وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية بهذا الصدد. اشارت أيضاً السيدة ناتالي إلى أن الاسكوا قامت بتقييم قانون حماية المستهلك اللبناني بهدف تحديد الثغرات القانونية وتحديد نقاط القوة والضعف، وتعزيز دور السلطات المحلية في انفاذ هذا القانون من خلال تقديم التوصيات اللازمة. ومن ثم سلطت الضوء على أهمية المشروع المقترح في تحسين قدرات مديرية حماية المستهلك للعمل بفعالية ضد الاحتيال والتلاعب بالأسعار وفرض العقوبات المناسبة، بالإضافة إلى إعلام المستهلكين والشركات بحقوقهم وواجباتهم التي يكفلها القانون، مشيرة إلى أن الاسكوا سوف تستفيد من شراكاتها مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمات الامم المتحدة الأخرى في لبنان بهدف تعزيز سياسات حماية المستهلك بشكل فعال. وثم ناقشت السيدة ناتالي مجالات التدخل الرئيسية للإسكوا بهدف تعزيز سياسات حماية المستهلك وهي: **تنمية قدرات العاملين** في مجال حماية المستهلك عبر ورش عمل عن كيفية إجراء التحقيقات وتحليل البيانات والاستفادة من الممارسات المتعلقة بحماية المستهلك، تطوير العمل على **مفاهيم المترولوجيا القانونية** وتحديثها من خلال تنظيم برامج تدريبية لأفراد حماية المستهلك لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم في مجال المترولوجيا القانونية بناء على أفضل المعايير الدولية، **تجهيز وتطوير قدرات أفراد حماية المستهلك** من خلال تزويدهم بالأجهزة المطلوبة وتقديم الدعم الفني والتقني، تطوير **برنامج مراقبة الأسعار لحماية المستهلك** لتمكين الهيئة المسؤولة عن حماية المستهلك من مراقبة أسعار الأغذية والمنتجات المحددة في المتاجر، ووضع **استراتيجية إعلامية وحملة لتوعية** المستهلكين اللبنانيين بحقوقهم. وختمت السيدة ناتالي خالد عرضها بالإشارة إلى التركيز والاهتمام الكبير بحماية المستهلك من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، وضرورة العمل والتركيز في هذا المجال في السنوات القادمة.

عبر أعضاء وفد وزارة التجارة والصناعة في الكويت عن أهمية الاجتماع وعن حماسهم لتقديم الدعم والمساعدة للبنان. وقدم السيد **فيصل عبدالله الأنصاري**، مدير إدارة الجهاز الفني للجنة الاستشارية للإشراف على السلع وتحديد أسعارها، عرضًا مرئيًا حول النظام الآلي المعتمد في الكويت لمراقبة الأسعار وكيفية احتساب مؤشر السلع شهريًا. وأشار السيد فيصل إلى أن الكويت تعتمد بنسبة 98٪ على الاستيراد، مما يضع على الجهاز مسؤولية حماية المستهلك. وقدم الوفد تجربة الكويت في إدارة أزمة كوفيد-19 والإجراءات التي اتخذها مسؤولو الوزارة لضبط وتثبيت الأسعار، بما في ذلك الاجتماعات والتعاون مع القطاعات الحيوية المختلفة، وأهمية وجود التشريعات القانونية الملائمة. ثم قدم السيد فيصل مثالًا عن زيادة أسعار الكمامات

في الصيدليات، حيث وصل سعر الكمامة إلى 20 دينارًا، مما أدى إلى ختم الصيدليات المخالفة بالشمع الأحمر بهدف ضبط السوق ومنع تفلت الاسعار. وتم التركيز أيضًا على فريق رصد الأسعار خلال شهر رمضان المبارك، حيث يشكل الفريق من قبل وكيل الوزارة، ويقوم بمهمة قمع زيادة الأسعار ومنع استغلال المستهلك. وأشار أيضًا إلى وجود 67 جمعية تعاونية (سوق مركزي مملوك للدولة) تنتشر في جميع مناطق الكويت، حيث يوجد جمعية تعاونية في كل منطقة، وهناك منافسة بين الجمعيات في مختلف المناطق. بالإضافة إلى ذلك، وجود مركز حماية المستهلك وفرق طوارئ في كل محافظة في الكويت، و 400 مفتش ومفتشة ومسؤولين عن هذه المراكز. وسلط الوفد الضوء على التعاون المهم والفعال بين جهاز حماية المستهلك و جهاز حماية المنافسة في الكويت لمنع الاحتكارات. وختم الوفد عرضه بالإشارة إلى الدورات التدريسية التي يقدمها جهاز حماية المستهلك في الكويت للطلاب لمدة سنتين، حيث يتعلم الطلاب اللوائح ويقومون بالعمل في إحدى المراكز.

وفي نهاية الاجتماع، زود الوفد الكويتي السيد محمد المختار محمد الحسن والسيدة ناتالي خالد بالقوانين واللوائح الوزارية المعمول بها في دولة الكويت منذ أكثر من 50 عاماً، والتي طبقتها واستفادت منها دولة الكويت في جائحة كورونا.

وشكر السيد محمد المختار والسيدة ناتالي الوفد الكويتي على الجهود التي بذلها بهدف حماية المستهلك، واكدوا على ضرورة الاستفادة من التجربة والخبرات الكويتية في برامج رفع الأداء وبناء القدرات لهيئة حماية المستهلك في لبنان.

أما **الاجتماع الثاني** فكان مع **الدكتورة رولا دشتي**، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، حيث قام وفد وزارة التجارة في الكويت بشرح طبيعة زيارة الوفد وتزويد المسؤولين اللبنانيين بالجمهورية اللبنانية باللوائح الوزارية والتشريعات المعمول فيها بدولة الكويت، واعرب الوفد عن دور الاسكوا المميز بتحقيق و استضافة هذا الحدث. ومن جهتها شكرت الدكتورة رولا دشتي الوفد الكويتي، واشارت إلى أهمية الاستفادة من تجارب الكويت بالعمل الميداني في مجال حماية المستهلك. وفي نهاية الاجتماع تم التقاط صورة تذكارية .

ثم انتقل الوفد إلى **الاجتماع الثالث** في وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية في رياض الصلح، بيروت، لزيارة معالي وزير الاقتصاد والتجارة **أمين سلام** والمدير العام للوزارة **محمد أبو حيدر**، حيث تم الترحيب من قبل الوزير، وقام الوفد الكويتي بشرح التجارب والخبرات الكويتية في مجال حماية المستهلك وضبط الأسواق وعمليات التوزيع والتوازن بالأسواق. واطلع الوزير اللبناني على برنامج مراقبة الأسواق للسلع الغذائية الأساسية. وقام الوفد أيضاً باطلاع وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني على القرارات المهمة لضبط الأسواق وتم تسليم المدير العام محمد أبو حيدر نسخة عن القرارات المنفذة والمعمول فيها واللوائح الوزارية في دولة الكويت. ومن جهته شكر الوزير أمين سلام الوفد ودولة الكويت لدعم بلدها الشقيق لبنان، واعتبر أن هذه الزيارة بداية طريق تعاون في مجال حماية المستهلك. واشار أن هذه الزيارة تتميز أيضاً بوجود شراكة مع منظمة الإسكوا. وفي نهاية الاجتماع تم التقاط صورة تذكارية مع الوفد.

<u>اليوم الثاني، الجمعة 2 حزيران/يونيو 2023</u>

في اليوم الثاني، عقد الوفد **اجتماعه الرابع** مع رئيس غرفة التجارة والصناعة ووفد رجال الأعمال في الجمهورية اللبنانية، حيث نقل الوفد الكويتي تجاربه بكيفية السيطرة على أسواق المواد الغذائية من خلال البرنامج الألي المعمول فيه بدولة الكويت لمراقبة السلع الأساسية الرئيسية التي تهم كل المستهلكين. واشار الوفد إلى التنسيق الحكومي ألقائم بين الوزارة والتجار في الكويت لعدم ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية إلا بعد رفع كتاب للسيد وكيل الوزارة مبرر فيه الأسباب لرفع الأسعار، وضرورة أخذ الموافقة من قبل مسؤولين الوزارة. واشار الوفد إلى أن الوزارة دائماً تحث الشركات على مراعات المستهلكين وعدم زيادة الأسعار بشكل عشوائي وغير مبرر.

الخلاصة والتوصيات

خلال فترة يومين، عقد وفد وزارة التجارة والصناعة في الكويت اجتماعات مع الإسكوا والمسؤولين ورجال الاعمال اللبنانيين، هدفت الى التوصل إلى آليات تعاون مشترك ودعم مكثف لتعزيز سياسة حماية المستهلك في جمهورية لبنان. الزيارة كانت تتسم بالتميز، حيث تم تبادل الأفكار حول الطرق الممكنة للاستفادة من التجارب والخبرات الكويتية في مجال حماية المستهلك.

في ختام الزيارة، تم التوصل إلى اتفاق بين الإسكوا والوفد الكويتي حول التوصيات التالية:

- تم تكليف السيد فيصل عبدالله الأنصاري، مدير إدارة الجهاز الفني للجنة الاستشارية للإشراف على السلع وتحديد أسعارها، من دولة الكويت للتنسيق مع دول الخليج المعنية بدعم حماية المستهلك في لبنان، وذلك من أجل تنسيق برنامج الدعم للبنان.
- تم الاتفاق على برنامج دعم كل شهرين من خلال زيارات لبناء القدرات بدءًا من آب/أغسطس 2023 ومنها:
  - ❖ تنمية قدرات ومهارات العاملين في مجال حماية المستهلك في لبنان، وتطويرها في مراقبة سلامة الأغذية ومراقبة الأسعار وجودتها.
  - ❖ تنظيم ورش عمل مع القطاع الخاص والشركات المختلفة، وذلك لتسليط الضوء على الواجبات والمسؤوليات التي يتعين على هذه الجهات تحملها فيما يتعلق بحماية المستهلك.

الملحق (1)

يمكن الاطلاع على الموجز المقترح على هذا الرابط: https://rb.gy/plfri